The Scottish Parliament
Pàrlamaid na h-Alba

السياسة بشأن معاملة الأدلة المكتوبة من قبل اللجان

تسمح لك هذه المعلومات معرفة كيف تتعامل لجان البرلمان الاسكتلندي مع أي معلومات يتم إرسالها في استجابة لدعوات من اجل الأدلة وأية مراسلات لاحقة.

معظم الناس الذين يقدمون أدلة يريدون وضعها في النطاق العام. وبالإضافة إلى ذلك، تلتزم لجان البرلمان الاسكتلندي بالانفتاح في تعاملاتها وفقا لمبادئ تأسيس البرلمان الاسكتلندي.

وممارستنا المعتادة هي نشر جميع الأدلة ذات الصلة التي يتم إرسالها لنا على موقعنا، ويمكن أن نشملها أيضا في النسخة المطبوعة من أي تقرير للجنة. **لذلك، إذا كنت ترغب بأن يعامل دليلك على أنه سري، أو نشر دليلك على أنه من مجهول، فيرجى الاتصال بكاتب للجنة، قبل أن تقدم دليلك.**

يجب أن تكون على علم أن للجنة المختصة أن تقرر ما إذا كان يمكن قبول الأدلة على أساس أنها ستشاهد بالكامل من قبل اللجنة ولكن لن يتم نشرها، أو تنشر بشكل محرر أو من مجهول. أنظر أدناه "قانون حرية المعلومات (اسكتلندا) لعام 2002".

هناك عدد قليل من الحالات حيث أننا لا ننشر فيها كل الأدلة التي ترسل لنا. قد يكون هذا لأسباب عملية: على سبيل المثال، عندما يبلغ عدد الطلبات التي نتلقاها لا يمكننا بسبب العدد الكبير من الطلبات المتشابهة جدا. في هذه الحالة، عادة ما سوف نقوم بنشر قائمة بأسماء الأشخاص الذين قدموا الأدلة.

وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون هناك حالات قليلة حيث أننا قد لا نختار نشر أدلتك أو علينا تحريرها قبل نشرها لأسباب قانونية.

قانون حماية البيانات لعام 1998

يجب على البرلمان الإلتزام بقانون حماية البيانات لعام 1998. وهذا يؤثر على ماهية المعلومات عن الناس الأحياء (البيانات الشخصية والبيانات الشخصية الحساسة) التي يمكننا الإعلان عنها.

قد تحتوي أدلتك على بيانات شخصية أو بيانات شخصية حساسة متعلقة بك. وتماشيا مع الممارسة المعتادة لدينا، فإننا عادة ما ننشرها، إذا كانت ذات صلة بالتحقيق. ومع ذلك، فنحن لن ننشر توقيعك أو معلومات الاتصال الشخصية المتعلقة بالحياة الخاصة بك (على سبيل المثال، رقم هاتف منزلك أو عنوان المنزل).

قد يجب علينا أيضا تعديل المعلومات التي يمكن من خلالها التعرف على تغيير شخص آخر حي الذي لم يعط موافقة لنا على وجه التحديد للإفصاح علنا عن معلومات عنهم. في هذه الحالات، سوف يحصل أعضاء اللجنة على النص الكامل لدليلك، حتى إذا لم يتم نشره بالكامل.

إذا كنت ترى أن الدليل التي تخطط لتقديمه قد يؤدي لأي قضايا أخرى تتعلق بقانون حماية البيانات، فيرجى الاتصال بكاتب اللجنة قبل تقديم أدلتك.

مواد تشهيرية محتملة

عادة، لا ينشر البرلمان بيانات أو مواد تشهيرية. إذا كنا نعتقد أن تقريرك يحتوي على مواد يحتمل أن تكون تشهيرية، فعادة ما سوف نعود لك مع دعوة لإثبات التعليقات أو إزالتها. وفي هذه الظروف إذا أعيد الدليل لنا وأنه لا يزال يحتوي على مواد نعتبرها قد يكون قذفا، فلا يجوز النظر بها من قبل اللجنة المختصة وانها قد تضطر الى تدميرها.

قانون حرية المعلومات (اسكتلندا) لعام 2002

يغطى البرلمان بقانون حرية المعلومات (اسكتلندا) لعام 2002. وهذا يؤثر أيضا على الطريقة التي نتعامل بها مع أدلتك.

وكما ذكر أعلاه، إذا كنت ترغب على أن يعامل دليلك على أنه سري، أو لنشر دليلك على أنه من مجهول، فيرجى الاتصال بكاتب للجنة، قبل أن تقدم دليلك.

وعلى وجه الخصوص يجب أن تكون على علم أنه إذا تلقينا طلب معلومات تحت قانون حرية المعلومات (اسكتلندا) لعام 2002، فنحن قد نكون مطلوبين قانونيا الافراج عن المعلومات للشخص الذي قدم الطلب - حتى عندما تكون اللجنة المختصة قد وافقت على علاج كل أو جزء من المعلومات بسرية أو نشرها على انها من مجهول.

لذلك، وفي ظل الظروف المذكورة أعلاه، وفي الوقت الذي يمكننا ان نؤكد لك أنه لن يتم تعميم الوثيقة / الاسم على الجمهور العام في سياق العمل الحالي للجنة المختصة، فنحن غير قادرين على إعطاءك ضمان أن الوثيقة الكاملة سوف لن يتم الإفراج عنها أبدا.

HAPPY TO TRANSLATE